

المغرب أمام تحدي النهوض بالمنظومة الصحية مع تطور الوضع الوبائي

وأبرز أيت الطالب أن قطاع الصحة يلزمه تقييم جزري، مشيراً إلى أن الصورة التي تظهر عن بعد للقطاع "سوداوية"، لكن المعطيات والمنجزات فيه "جد مهيمة"، مؤكداً أن هناك نقصاً كبيراً في الموارد البشرية في القطاع "يبلغ 20 أو 30 سنة لسده".

وقد طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي (مؤسسة استشارية مستقلة) في دراسة نشرها الإثنين، بوضع مخطط وطني، تتم بلورته في إطار روح من التشاور وبمشاركة الفاعلين المؤسساتيين والفاعلين المعنيين في القطاع الصحي، من أجل النهوض، كما وكيفا، بالموارد البشرية اللازمة لضمان حسن سير المنظومة الصحية.

وشدد المجلس على "انعكاسات كوفيد-19" والسبل الممكنة لتجاوزها، مبرزا أنه من الضروري تنويع آليات تمويل القطاع الصحي خاصة زمن الجائحة.

وفي هذا السياق أمر العاهل المغربي الملك محمد السادس الحكومة بالإسراع في إصدار النصوص التشريعية والتنظيمية والتطبيقية، الخاصة بإصلاح الرعاية الصحية الأولية، ومواصلة توسيع التامين الإجباري على المرض، مع إعطاء مسؤولية أكبر للمستوى الترابي.

وفي إطار مراقبة الإنفاق وتبدير الميزانيات، سبق أن كشفت ابنتام مراس أن "وزارة الصحة أبرمت عقوداً مع أشخاص لهم شركات وتواجد يومي بالوزارة ويستفيدون من صفقات القطاع".

وكانت الصفقات التي أبرمتها وزارة الصحة في ظل جائحة كورونا أثارت موجة من الانتقادات، وصلت حد اتهام وزير الصحة باستغلال حالة الطوارئ الصحية، ومرسوم إبرام الصفقات العمومية في زمن كورونا الذي يتبع عقد صفقات تفاوضية، من أجل تمرير صفقات "مشبوهة".

وأكد الوزير خالد أيت الطالب أن كافة الصفقات التي تهم تبدير جائحة كوفيد-19 تمت وفق معايير الشفافية واحترام الضوابط القانونية، نافية أن تكون هذه الصفقات قد شابها أي شائبة، لها علاقة بخرق القانون المؤطر للصفقات العمومية. وكان مهنيون قد شددوا على ضرورة تفعيل مخطط الصحة 2025، للوصول إلى منظومة صحية منسجمة، من أجل عرض صحي منظم، ذي جودة وفي متناول الجميع، تحركه برامج صحية فعالة وتدعمه حوكمة جديدة، من أجل جودة الخدمات، والمساواة في الولوج إلى الخدمات، والتكافل والتضامن، بالإضافة إلى الاستمرارية والقرب، والأداء والنجاعة، والمسؤولية والمحاسبة.

محمد ماموني العلوي

الرباط - كشف الانتشار السريع لوباء كورونا عن مخاوف جديدة من انهيار المنظومة الصحية في المغرب، وذلك بعد إقرار وزير الصحة خالد أيت الطالب بأن هذه المنظومة متهالكة وإصلاحها يتطلب وقتاً، وذلك بالرغم من نجاح البلاد في كبح انتشار الفيروس في موجته الأولى.

وقال أيت الطالب خلال مناقشته لميزانية وزارته بلجنة القطاعات الاجتماعية الثلاثة بالبرلمان إن السبب الرئيسي في تهالك المنظومة الصحية يعود إلى عدم التركيز على الموارد البشرية، مضيفاً أنه "لو تم التركيز عليها في السابق، لما كانت لدينا هذه المشاكل اليوم".

وتابع الوزير المغربي أن "مشكلة الموارد البشرية بقطاع الصحة تؤدي إلى عدم الملاءمة بين الأجهزة والمجهيزات المبدولة (...) أي أن الموارد البشرية التي يمكنها تشغيل هذه التجهيزات غائبة".

ويرى خبراء أن المغرب أظهر قدرته على تنفيذ الإجراءات الحاسمة والمستعجلة زمن الجائحة حيث نجحت الدولة في حشد مواردها في جميع القطاعات ومنها الصحة العمومية للتخفيف من تأثير انتشار الفيروس، لكن ومع ذلك يبقى نظام الرعاية الصحية يعاني من نقاط ضعف، إضافة إلى الانتقادات التي تطول طريقة تقديم الخدمات الصحية وتبدير الصفقات ما يقام متابع هذه المنظومة.

وفي هذا الصدد، حذرت البرلمانية عن حزب الاتحاد الاشتراكي ابنتام مراس من أن المواطنين لم يعودوا يتقنون بالمستشفيات، والذهاب إليها بات "أشبه بالذهاب إلى الموت"، ما يفرض عليهم التوجه للقطاع الخاص، الذي يكلف الأسر مبالغ مرتفعة.

وأفادت البرلمانية في معرض مداخلتها خلال مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الصحة بلجنة القطاعات الاجتماعية بالبرلمان بأن "تدابير الوفاء التي نعيشها اليوم سببها عدم قدرة الوزارة على التحكم في الفيروس، ما جعل الوضعية تغدو مؤلمة"، مشيرة إلى أن أعداداً من المؤشرات تدل على فشل المنظومة الصحية، وفي مقدمتها تحمل المغاربة 51 في المئة من نفقات الصحة، خاصة من يفقد لتغطية صحية أو مدخول قار.

وكانت دراسة للمعهد المغربي لتحليل السياسات قد خلصت إلى أن نجاح المغرب في حصر انتشار الفيروس لا ينبغي أن يحجب المشاكل الهيكلية التي لا تزال تحد من فعالية الرعاية الصحية في البلاد.

دعوات لتعديل وزاري في الجزائر نتيجة أزمة بين البرلمان والحكومة

الخطاب العرقي والجهوي ينتقل من الأوساط الشعبية إلى المؤسسات الرسمية



جراد مطالب بتعديل أوتار حكومته

المالية وتشدد في بعض القرارات المتخذة في وزارة الصناعة، فإن وزراء آخرين أبانوا فشلاً في إدارة قطاعهم على غرار مدينة كولونيا الألمانية بعد ثبوت إصابته بفيروس كورونا المستجد، بحسب التصريحات المتواترة عن رئاسة الجمهورية.

ويبدو أن الوعكة الصحية التي ألمت بالرئيس تبون قد عطلت تعديلاً وزارياً تم تداوله بقوة خلال الأسابيع الماضية، وزادت الثقة المهترئة التي طفت إلى السطح هذا الأسبوع بين البرلمان والحكومة الأوضاع سوءاً، ما يؤشر على مدى حاجة السلطة إلى مراجعة تركيبة الجهاز التنفيذي والتقليص في عدد الحقائق الوزارية الذي بلغ 40 حقيبة وزير وكتائب دولة، رغم الأزمة التي تخطف فيها البلاد.

ويبقى أكبر انزلاق تتجه إليه المؤسسات الكبرى في البلاد، انتقال السجل الجهوي والعرقي إلى داخل الهيئات الرسمية، بعدما كان مقتصرًا طيلة الأشهر الماضية على الأوساط الشعبية وبعض النخب السياسية، الأمر الذي يكرس خطورة الخطاب الذي طبع في دوائر ضيقة لتفكيك الحراك الشعبي، قبل أن تنتقل عدواه إلى المؤسسات الرسمية.

د"تواطؤ بين وزير الصناعة فرحات أيت علي، وبين رجل الأعمال المذكور، لاعتبارات جهوية وعرقية"، في إشارة إلى انحياز الرجلين من محافظة تيزي وزو (عاصمة القبائل)، بينما لم تراخ الوزارة مصالح الفاعلين الآخرين في القطاع.

ويبدو أن تجاذبات غير معلنة تصاعدت في الأوتار الأخيرة داخل أروقة السلطة، في ظل الحديث عن عودة قوية لما يعرف بـ"كادي أس"، وهي مجموعة البربر المواليين للسلطة والمعروفين بتغلغلهم داخل مفاصل ومؤسسات الدولة، حيث تشكل لوبي مكون من كوادرات إدارية وأعمال، يستحوذون على مصادر القرار الحقيقي في غالبية القطاعات.

والمح في هذا الشأن رئيس سلطة تنظيم الانتخابات محمد شرفي، في تصريح للصحافيين، إلى وجود تيار داخل السلطة يسير عكس الاتجاهات والتصورات المعلنة من طرف القيادة العليا في البلاد، بقوله "السوسة المدسوسة" في رد على سؤال حول أسباب تأخر السلطة في الكشف عن نتائج الاستفتاء على الدستور، وهو ما يوحى بوجود جهات تعمل على عرقلة عمل المؤسسات الرسمية. وتأتي الانتقادات المتصاعدة ضد الحكومة بالتوازي مع غياب الرئيس

كثفت العديد من الأوساط البرلمانية والسياسية في الجزائر من دعواتها لإجراء تعديل حكومي على خلفية الأداء الضعيف للعديد من الوزراء وكذلك هشاشة بعض المؤسسات، وذلك في وقت شهد فيه البرلمان حالات تلاسن حادة بين عدد من الوزراء والبرلمانيين ما يؤشر على وجود أزمة سياسية حادة بين المجلس الوطني الشعبي (البرلمان) والحكومة.

صابر بلدي

الجزائر - انتقلت الخلافات بين أعضاء برلمانيين وبعض وزراء الحكومة إلى أروقة البرلمان، بعدما تصاعدت أصوات داخل المجلس الشعبي الوطني منادية بضرورة إجراء تعديل على حكومة عبدالعزيز جراد، لإنقاذ عدد من القطاعات المشلولة أو الواقعة تحت نفوذ "لوبيات" لا تتوافق مع توجهات السلطة الجديدة في البلاد.

وطالب عدد من البرلمانيين بضرورة إجراء تعديل على حكومة جراد، من أجل تحريك القطاعات المشلولة أو الخاضعة لنفوذ لوبيات تتعارض أهدافها مع مخطط وأهداف السلطة الجديدة بقيادة الرئيس عبدالمجيد تبون.

وتحولت الخلافات التي عاشتها لجنة المالية، بمناسبة عرض المشروع التمهيدي لقانون الموازنة العامة، إلى استعراض قوة بين أعضاء اللجنة بقيادة النائب هواري تيغريسي المنتمي إلى حزب جبهة التحرير الوطني، وبين وزير الصناعة فرحات أيت علي، وقد وصلت إلى أروقة البرلمان، على هامش عرض قانون الموازنة العامة على النواب من أجل النقاش والمصادقة.

وتم تسجيل حالة من التلاسن الحاد بين أعضاء اللجنة وبين الوزير المذكور، الذي اتهم النواب بـ"عرقلة مخططات الحكومة"، و"السعي لتفصيل التشريعات الجديدة على مقياس بعض المصالح الضيقة"، بينما وصفه النائب عبدالعزيز ويشر، في تدوينة له على حسابه الشخصي، بأنه "وزير فوق القانون وفوق الحكومة والبرلمان، ويعمل على تفصيل قانون استيراد المركبات على مقياس رجل الأعمال يسعد ربراب".

وذهبت تدوينة النائب ويشر، عن حزب جبهة التحرير الوطني، إلى التلميح

برلمانيون طالبوا بإجراء تعديل على حكومة جراد، من أجل تحريك القطاعات المشلولة أو الخاضعة لنفوذ لوبيات

هل يدفع تقرير محكمة المحاسبات نحو تعديل القانون الانتخابي في تونس

الرئاسية والتشريعية لسنة 2019 لم تستند إلى شريعة الاختيار الشعبي الحر بقدر ما استندت إلى سلطة المال للفساد والتمويل الأجنبي وتدخل مؤسسات ولوبيات خارجية ومؤسسات الأخبار الزائفة والتزييف.



فاروق بوعسكر

لقد حان الوقت لإصلاح المنظومة الانتخابية ككل

وحمل البيان توقيع كل من حركة تونس إلى الأمام وحزب العمال والحزب الوطني الديمقراطي الاشتراكي وحزب القطب والتيار الشعبي واتحاد القوى الشبابية وحزب حركة البعث والاتحاد العام لطلبة تونس واللجنة الوطنية المناضلي اليسار وجموعة من المستقلين.

وكانت فضيلة القرقوري، رئيسة دائرة محكمة المحاسبات، أفادت بأن المحكمة رصدت خلال عملها الرقابي على الانتخابات الرئاسية السابقة وأنها والانتخابات التشريعية لسنة 2019، العديد من الإخلالات التي شابها الحسابات المالية للمرشحين وشرعية الموارد ومجالات إنفاقها وعدم الإفصاح عن مصادر التمويل واستعمال مال مشبوهِ غير مصرح به في الحملات الانتخابية وعدم احترام أحكام مرسوم الأحزاب.

تقارير حتى الآن (بين 2011 و2019)، ولم تلاحظ تغييراً يذكر.

وأضاف بوعسكر في تصريح لـ"العرب"، "المشكل أن هذه التقارير تتضمن توصيات بتنقيح القانون الانتخابي في اتجاه إحكام الرقابة على الحملات الانتخابية، وهي تقارير رقابية يمكن أن تؤدي إلى إسقاط العضوية من مجلس نواب الشعب إذا ثبتت تلك التهم، ولكن يجب تناوله بجديّة من قبل القضاء وتسريع النظر في هذه الإشكالية".

وتابع "لقد حان الوقت لإصلاح المنظومة الانتخابية ككل، وما زال لدينا كثير من الوقت حتى موعد 2023 لكي تصلح السلطة السياسية المنظومة وليس بحلول ترقيعية، ولا بد من مشاركة مختلف الأطراف في هذه العملية والنظر بعق في القانون الانتخابي لسنة 2014 وقانون هيئة الانتخابات وغيرها لإرساء منظومة انتخابية سليمة".

وفي السياق ذاته أعلنت مجموعة من الأحزاب والشخصيات الوطنية، اعتراضها تقديم قضية عدلية في الأيام القادمة لتتبع كل من سيكشف عنه البحث وتسلط عقوبات صارمة حسب ما يقره القانون الانتخابي التونسي وإثارة الرأي العام بكل المعطيات الإضافية بخصوص ما جاء في تقرير دائرة المحاسبات حول الانتخابات الرئاسية والتشريعية لسنة 2019 من خروقات فادحة.

وأكدت في بيان مشترك أصدرته الثلاثاء أن تقرير دائرة المحاسبات يقّر بما لا يدع مجالاً للشك أن الانتخابات

ولم يتم تعديل النقطتين الإشكاليتين في القانون المذكور الصادر سنة 2014. (القانون عدد 16 لسنة 2014)، فتم ترسيخها وهما نقطة التصويت النسبي: الفصل 107 منه الذي ينص على أنه "يجري التصويت على القائمة في دورة واحدة، ويتم توزيع المقاعد في مستوى الدوائر على أساس التمثيل النسبي مع الأخذ بأكثر البقاي". ونقطة المناصفة بين الذكور والإناث في القوائم.

وتؤكد أطراف سياسية على ضرورة تكوين لجنة وطنية لإعداد تعديلات على قانون الانتخابات من قانون الانتخابي ومرسوم الأحزاب والجمعيات والقانون المنظم للمشهد السعوي والبصري وتمويل الأحزاب ومجال سير الآراء وغيرها.

واعتبر غازي الشواشي، الأمين العام لحزب التيار الديمقراطي، أن المنظومة الانتخابية برمتها وعلى رأسها القانون الانتخابي لم تعد صالحة لضمان انتخابات شفافة وديمقراطية ونزيهة في تونس.

وأكد الشواشي في تصريح لإذاعة محلية أن "ما توصل إليه تقرير محكمة المحاسبات جزء يسير من الحقيقة" مشدداً على "أنه لم يعد من الممكن القبول بمثل هذا المشهد وعلى أن الوقت قد حان لمراجعة النظام الانتخابي".

ومن جهته أشار نائب رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات، فاروق بوعسكر إلى وجود تنقيح القانون الانتخابي قائلًا "بطبيعة الحال لا بد من التعديل لأن دائرة المحاسبات أصدرت

وأضاف المغراوي "ندعو إلى تفعيل القانون ومعاينة المخالفين لتأسيس ديمقراطية سليمة"، مشيراً إلى أن "إجراءات التعديل يمكن أن تكون عبر الجانب الجزري في القانون الانتخابي".

ويمنع النظام الانتخابي استفراد أي حزب بغالبية حكم، ويؤدي دوماً عبر قانون أكبر البقاي إلى برلمان مفتت لا جامع بين مكوناته سوى التعتيل المتبادل.

ووضعت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي التي رأسها عياض بن عاشور سنة 2011 والتي كلفت بتكوين مؤسسات تشرف على الانتقال الديمقراطي في تونس نواة القانون الحالي.

وترى شخصيات وأحزاب سياسية تونسية أن القانون الانتخابي الحالي يمثل عائقاً أمام تقدم مسار الممارسة الديمقراطية بالبلاد، ما جعلها تدفع ويقوة من مناسبة إلى أخرى بضرورة مراجعته وإصلاح ما يجب إصلاحه مخافة الوقوع في المحذور.

وأكد أمين عام حركة الشعب، زهير المغراوي في تصريح لـ"العرب" على "ضرورة تغيير القانون الانتخابي في تونس، وفي كل مرة تخرج دائرة المحاسبات بتقرير عقب الموعد الانتخابي لكن لم تر نتائج ملموسة، والاستحقاق السياسي اليوم تشويه العديد من الشواهب".



تونس لا تزال تواجه تبعات انتخابات 2019